# المقياس: العلاقات الجزائرية الأوربية 1

# السنة الأولى ماستر

**التخصص: تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830**

المحور ا**لثاني**: **العلاقات الجزائرية الانكليزية (البريطانية)**

**أولا: العلاقات الجزائرية الانكليزية في أواخر القرن 16 والقرن 17**

في أواخر القرن السادس عشر:

لقد ارتبطت اﻟﻌﻼﻗﺎت اﻟﺠﺰاﺋﺮﻳﺔ اﻻﻧكليزية في أواخر القرن 16 وبداية القرن 17 ﺑﺎﻟﻌﻼﻗﺎت اﻟﻌﺜﻤﺎﻧﻴﺔ اﻻﻧﺠﻠﻴﺰﻳﺔ، فتعود أوﻟﻰ اﻟﻌﻼﻗﺎت اﻟﺮﺳﻤﻴﺔ اﻟﻤﺒﺎﺷﺮة، ﺑﻴﻦ اﻟﻌﺜﻤﺎﻧﻴﻴﻦ إنكلترا إﻟﻰ اﻟﺮﺳﺎﻟﺔ اﻟﺘﻲ أرﺳﻠﻬﺎ اﻟﺴﻠﻄﺎن ﻣﺮاد اﻟﺜﺎﻟﺚ، إﻟﻰ اﻟﻤﻠﻜﺔ إﻟﻴﺰاﺑﻴﺚ اﻷوﻟﻰ ﺘﺎرﻳﺦ1579/03/20، ومما جاء فيها »:....ﺈن ﺑﻼدﻧﺎ ﺳﺘﺒﻘﻰ داﺋﻤﺎ ﻣﻔﺘﻮﺣﺔ ﻟﻤﻮاﻃﻨﻴﻜﻢ وأن سفنكم اﻟﺘﺠﺎرﻳﺔ ﺳﻮاء ﺗﻠﻚ اﻟﻜﺒﻴﺮة أو اﻟﺼﻐﻴﺮة ﻣﻨﻬﺎ ﺳﺘﻜﻮن آﻣﻨﺔ ﻓﻲ ﻧﻄﺎق ﺳﻴﻄﺮﺗﻨﺎ، ﻋﻨﺪ ﻗﺪوﻣﻬﺎ ﺛﻢ ﻋﻮدﺗﻬﺎ إﻟﻰ اﻧﺠﻠﺘﺮا ﺛﺎﻧﻴا... « وقد ردت ﻋﻠﻴﻪ اﻟﻤﻠﻜﺔ إﻟﻴﺰاﺑﻴﺚ (1558-1603) ﺑﺮﺳﺎﻟﺔ ﻣﻤﺎﺛﻠﺔ، رﺣﺒﺖ ﻓﻴﻬﺎ ﺑﺎﻟﻌﻼﻗﺎت ﺑﻴﻦ اﻟﺒﻠﺪﻳﻦ، ﻛﻤﺎ اﺷتكت ﻟﻠﺴﻠﻄﺎن ﺗﻌﺮض ﻣﻮاﻃﻨﻴﻬﺎ ﻟﻸﺳﺮ ﻣﻦ ﻗﺒﻞ اﻟﺒﺤﺎرة اﻟﻌﺜﻤﺎﻧﻴﻴﻦ، ﻃﺎﻟﺒﺔ ﻣﻨﻪ اﻟﻌﻤﻞ ﻋﻠﻰ إﻃﻼق ﺳﺮاﺣﻬﻢ. ثم أرسلت التاجر الانكليزي وليم هاربون (Williame Harborne) إلى الولايات العثمانية لإقامة علاقات تجارية في عام 1581م، وطلبها من السلطان العثماني إرسال مبعوثها الخاص لتدعيم الامتيازات، وتعميمها على التجار الانكليز، ونتج عن ذلك تأسيس الشركة الشرقية بمرسوم ملكي في 11 سبتمبر 1581،ﺑﺘﻔﻮﻳﺾ ﻣﻦ اﻟﻤﻠﻜﺔ إﻟﻴﺰاﺑﻴﺚ اﻷوﻟﻰ، واﺳﺘﻤﺮت ﻫﺬﻩ اﻟﺸﺮﻛﺔ ﻓﻲ اﻟﺴﻴﻄﺮة ﻋﻠﻰ اﻟﺘﺠﺎرة ﺑﻴﻦ اﻟﺸﺮق واﻧﺠﻠﺘﺮا إﻟﻰ ﻏﺎﻳﺔ ﺣﻠﻬﺎ ﺳﻨﺔ 1825. وامتياز تكون من خمسة بنود في البداية، وخفضت الحكومة العثمانية الضرائب على التجار الانكليز إلى 3 في المائة، بينما كان الأوربيون الآخرون يدفعون 5 في المائة. وفتحت انكلترا سفارة لها في اسطنبول في 20 نوفمبر 1582، وجددت امتيازاتها حتى أصبحت 22 بندا. وفي ماي 1581 منح العثمانيون جواز سفر للتجار الانكليز للمرور في البحار والموانئ الخاضعة للنفوذ العثماني. وأوعز السلطان العثماني إلى إيالات البلاد العربية لممارسة التجار الانكليز نشاطهم فيها.

وﻋﻴّﻦ اﻟﺘﺠﺎر اﻹﻧﺠﻠﻴﺰ ﺟﻮن ﺗﻴﺒﺘﻮن ( JhonTipton) أول ﻗﻨﺼﻞ إﻧكليزي ﻓﻲ اﻟﺠﺰاﺋﺮ، وﻟﻢ ﻳﻜﻦ . وﻗﺪ ﻋﻤﻞ اﻟﻘﻨﺼﻞ ﻣﺎ ﻓﻲ وﺳﻌﻪ ﻋﻠﻰ ﺣﺴﺐ اﻹﻣﻜﺎﻧﻴﺎت اﻟﻤﺘﻮﻓﺮة. وفي فيفري 1583 راﺳله اﻟﺴﻔﻴﺮ اﻹﻧﺠﻠﻴﺰي ﻓﻲ اﺳﻄﻨﺒﻮل وﻳﻠﻴﺎم ﻫﺎرﺑﻮن، ﻳﻌﻠﻤﻪ ﻓﻴﻬﺎ طلبه حكام اﻟﺠﺰاﺋﺮ اﺣﺘﺮام ﺟﻮاز اﻟﺴﻔﺮ اﻟﻤﻤﻨﻮح ﻣﻦ ﻗﺒﻞ اﻟﺴﻠﻄﺎن اﻟﻌﺜﻤﺎﻧﻲ وإﻋﻄﺎء اﻷواﻣﺮ لبحارته ﺑﻌﺪم اﻟﺘﻌﺮض ﻟﻠﺴﻔﻦ اﻹﻧﺠﻠﻴﺰﻳﺔ ﻓﻲ اﻟﻤﺘﻮﺳﻂ.

بدأت انكلترا ميدان التجارة في البحر المتوسط، مع الجزائر بتبادلات تجارية، بتصدير الأسلحة والبارود، ولم تلتزم بأوامر الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تمنع تصدير الأسلحة إلى بلاد المسلمين كونها بروتستانتية، وكانت السفن الانكليزية ترفع العلم الفرنسي على سفنها في بداية الأمر عند دخولها البحر المتوسط، لقدم الامتياز الفرنسي في الدولة العثمانية.

لقد ساعد الصراع المذهبي بين انكلترا وإسبانيا على التقارب بين الانكليز والدولة العثمانية، نظرا للعوامل المشتركة التي كانت تجمع بينهما بشأن إسبانيا الكاثوليكية المتعصبة. مع ظهور الدولة العثمانية قوة في ذلك الحين بإمكانها تلبية حاجات الساسة الانكليز والتجار معا. وقد رحب الجزائريون بالانكليز بسبب عداءهم المشترك للاسبان، وحصلوا على امتيازات مشابهة للامتيازات الفرنسية سنة 1535. وبدأت انكلترا تستورد الحبوب والزيوت والأصواف والشموع والجلود ومواد أخرى من الجزائر، معفاة من الرسوم.

نظرا للنشاط البحري الذي كانت تقوم به الجزائر في البحر المتوسط، نتج عن ذلك الاستيلاء على السفن الأوربية واقتياد من فيها أسرى. وهذا ما جعل الجزائر تتعرض إلى هجمات هذه الدول من بينها انكلترا التي قامت بشن عدة حملات على الجزائر، بدأت منذ عام 1620، بلغ عددها 10 هجمات. باءت جميعها بالفشل ما عدا الحملة (1816) بسبب استعمال الخدعة في الدخول إلى الميناء، وكانت خسائر الأسطول الانكليزي باهظة. وكانت العلاقات بين البلدين لا تسير على نسق واحد بل كانت بين السلم والحرب.

**خلال القرن السابع عشر:**

في بداية القرن السابع عشر بدأ البحارة الجزائريون يخرجون من نطاق البحر المتوسط حتى مضيق جبل طارق، ثم توغلوا إلى داخل المحيط الأطلسي، وأصبحوا يجوبون المنطقة الواقعة بين جزر الكناري وايسلاندا، حتى وصلوا إلى ضفاف من أمريكا الشمالية، وقد استولوا بعض السفن الانكليزية،كما أسروا الكثير من الإنكليز. وفي إحدى المعارك سقط نصف أسطول الصيد المؤلف من 30 سفينة في أيدي البحارة الجزائريين خارج شواطئ نيوفاوندلاند. وهكذا فابتداء من العقد الثاني من القرن 17 أصبح أسطول البحارة الجزائريين يشكل تهديدا لحركة السفن الانكليزية، ودول الشمال الأخرى. وقد ذكر السفير الانكليزي في إسبانيا فرانسيس كوتينغهام (Cottingham)سنة 1617 قائلا: » إن قوة وجرأة قراصنة شمال إفريقيا هما الآن على هذا النحو من الضخامة، سواء في البحر المتوسط أو في المحيط الأطلسي «. وكانت هناك اقتراحات للقيام بحملة انكليزية-اسبانية مشتركة ضد الجزائر. لكن اسبانيا تراجعت. وفي سنة 1620 أرسلت انكلترا أسطولا من ستة سفن حربية عليه 230 مدفع، و12 سفينة تجارية عليها 243 مدفعا. وكان "روبير مانسيل" قائدا للأسطول. وصل مانسيل أمام مدينة الجزائر في نوفمبر 1620 , لكن هذه الحملة كانت بدون نتيجة. فبعد عدة أيام أبحر مانسيل مبتعدا، ونجح في تحرير حوالي 40 أسيرا. وفي سنة 1622، قررت الحكومة الانكليزية ضرورة عقد معاهدة مع الجزائر وتعيين قنصل لها ليسهر على التجارة الانكليزية. فقام "توماس رو" السفير الانكليزي لدى الباب العالي بعقد معاهدة مع الجزائر خلال مارس 1622، بواسطة الدولة العثمانية. وعين "جيمس فريزل" قنصلا في الجزائر.

غير أن الانكليزهم الذين أخلوا ببنود المعاهدة، حيث وجد الحكام الانكليز صعوبة في السيطرة على الضباط البحريين الأحرار (أي غير التابعين للدولة). ومن الأمثلة على ذلك، في سنة 1625 خلال الحرب مع إسبانيا أجبرت سفينة انكليزية خاصة أحد الرياس الجزائريين على تسليم السفينة الإسبانية التي كان هذا الرايس قد غنمها. وقد احتج هذا الأخير على ذلك. وكان أحد البحارة الإنكليز قد استولى على سفينة فرنسية كان قد استولى عليها من قبل بحار جزائري. وقد حكمت محكمة انكليزية بإعطاء نصف الغنيمة إلى البحار الانكليزي ونصفها إلى الجزائري. وقد أرسلت الجزائر بعثة رسمية إلى لندن ومعها هدايا، لتحاول الحصول على تعويض عن الانتهاكات المقصودة للمعاهدة من قبل البحارة الانكليز، وقد فشلت البعثة. وقد أدى نقض المعاهدة إلى التمادي في اعتداء الانكليز على السفن الجزائرية، حيث هاجمت سفينة حربية انكليزية سفينة للبحارة الجزائريين وأحرقتها، فردت السلطة في الجزائر بالقبض على القنصل "جيمس فرانزيل" ووضعته في السجن. وقد فتح هذا الأمر المجال للحرب. وقد تعرضت السفن الانكليزية الموجودة في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، لهجوم الرياس الجزائريين. وأشهر هجوم الذي قام به مراد رايس الذي نزل في بالتيمور في الساحل الإنكليزي وأسرعديد الأشخاص. كما كانت هناك هجمات على الساحل الانكيزي والإرلندي. ومع مرور السنوات ارتفع عدد الأسرى الانكليز في الجزائر،وقدر بعضهم بـ 5000 أسير سنة 1640. وتعالت هناك أصوات لتحريرهم. وفي سنة 1646 أرسلت بريطانيا "ادمون كاسن"ومعه نقود لفداء الأسرى ولقب قنصل، كما أعطى صلاحيات عقد معاهد سلام مع الجزائر.وقد استقبله الباشا والديوان، وأكدوا له أن الجزائر مستعدة لعقد السلام مع انكلترا. وتم عقد معاهدة هذه السنة. وقد جدّدت زمن محرّم باشا لدى مرور روبرت بلايك (Robert Blake) على الجزائر في شهر أبريل 1655. إلاّ أنّ تمويه أعلام السفن لصالح دول أجنبيّة الّذي مارسته إدارة كرومويل على نطاق واسع، أثار سخط الريّاس ودفع الديوان إلى توجيه رسالة شديدة اللّهجة إلى حاكم انكلترا المذكور.ولقد اشتكى القنصل براوني من تهديدات الجزائريّين له.

وفي نهاية عام 1659، عينت انكلترا اللورد وينشلسي،السفير الجديد لإنكلترا في إستانبول، الذي عرج على الجزائر لعقد معاهدة سلام. لكن محادثاته فشلت، فقد طالب خليل آغا بأن تفتح الموانئ الإنكـليزيّة للسفـن الجـزائريّة، ويسمح للريّاس بتفتيش حمولات السفن التجاريّة الإنكليزيّة.ومن وراء ذلك، كان الجزائريّون يسعون إلى ضمان حياد تامّ لإنكلترا في الحرب الطويلة الأمد الّتي كانوا يخوضونها ضدّ الإمبراطوريّة الإسبانية عدوّتهم اللّدود.

وقبل ذهابه، أذن وينشلسي للقنصل الإنكليزيّ بمواصلة المحادثات،التي استمرّت المحادثات عدّة شهور دون جدوى. لكن الديوان ضاق ذرعًا من طول المداولات، لذلك استدعى رمضان آغا القنصل براوني وأخبره بأنّه، سيسمح للريّاس بتفتيش جميع السفن التجاريّة بما فيها الإنكليزيّة وإحضار تلك الّتي تنقل ركّاب أو بضائع دول معاديّة. وفي ظرف بضعة أسابيع، جلب البحارة الجزائريّون خمسة سفن إنكليزيّة، ثلاثة منها كانت تحمل جنودًا فرنسيّين إلى البرتغال. وقد بلغ عدد السفن الّتي اقتيدت إلى الجزائر، خلال خريف 1660 وحده، حوالي 12 سفينة إنكليزيّة، 9 هولنديّة، و 12 فرنسيّة أو إيطاليّة.

مع تجدّد في النشاط البحريّ جعل القنصل الإنكليزيّ يذعن لمطالب الجزائريّين في المعاهدة الّتي أبرمها في ديسمبر 1660. إلا أنّ هذه المعاهدة رفضت لندن المصادقة عليها كونها أقرّت بتفتيش حمولات السفن ومصادرة الأملاك المشحونة ببضائع للأعداء.

وللضغط على الجزائريّين،قرّرت إنكلترا إرسال قوّة بحريّة بقيادة الأميرال إدوارد مونتاغو،الكونت دي ساندويتش (Amiral Edward Montague, comte de Sandwich). مكونة من حوالي 20 سفينة كبيرة في جويلية 1661 ورست قبالة خليج الجزائر. بعث مونتاغي موفده إلى الآغا والديوان يلمهم بعدم قبول الملك شارل الثاني المعاهدة وبضرورة إعادة النظر في بعض بنودها. لكن رمضان تمسّك آغا بنصّ المعاهدة الأخيرة. عندئذ قرّر الأميرال قصف المدينة ، فردّت عليه مدفعيّة الأبراج بشدّة واضطرّته للانسحاب بعد أن تضرّر عدد من قطع أسطوله.

وترك الأميرال مونتاغي وراءه عمارة بيد نائبه، السير لاوسون (Sir Lawson)، ليواصل بها الحرب ضدّ الجزائريّين. واصل أسطول مونتاغو مطاردته للسفن المغاربية، وانضمّت إليه في بداية 1662 عمارة جنويّة بقيادة سنتريون (Centurione)؛ وعندما كان قبالة سواحل تونس، وصل الأميرال الإنكليزيّ خبر مفاده أن "الجزائر دمّرت بفعل عاصفة هائلة وأنّ الكثير من سفن القرصنة غرقت قرب الميناء"، فقرّر اغتنام هذه الفرصة لتحطيم شوكة الجزائريّين. لذا، هاجم الإنكليز مدينة بجاية و قصفوها في بداية أبريل؛ واستولوا على أربعة من سفن الريّاس في ظرف ثلاثة أيّام، دفعوا ببقية السفن أمامهم لإلجائها إلى ميناء الجزائر حيث كانوا على علم بوجود الأسطول الهولنديّ هناك. كان الأميرال الإنكليزيّ مونتاغي يعتقد أنّه بذلك سيضع الرياس بين نارين. لكن السفن الجزائريّة دخلت الميناء بكلّ أمان، لأنّ شعبان آغا كان قد عقد هدنة مدّته 8 أشهر مع الأميرال الهولنديّ دي رويتر.

بعد حصار دام بضعة أيّامً اضطرالأميرال الإنكليزيّ إلى مهاداة شعبان آغا، فتوّصل معه قائد العمارة جون لاوسون في 23 أبريل إلى اتفاق مبدئيّ، استكمل في الثاني من ماي ببند يلمّح أكثر ممّا يقرّ بإمكانية مصادرة سلع الأعداء على متن السفن التجاريّة الإنكليزيّة، كما نصّ هذا البند على استخدام سفن الطرفين لجوازات مختومة للتأكّد من هويتها عند التفتيش.

وفي 29 أكتوبر من نفس السنة، عاد القبطان لاوسون من جديد ومعه القنصل روبرت براوني إلى الجزائر؛ وبتاريخ 10 نوفمبر، عقد المذكور مع شعبان آغا معاهدة سلم وفق البنود الّتي سبق الاتفاق عليها،وذلك في 3 ماي 1662.

**انعكاسات معاهدة (1662) على العلاقات بين البلدين :**

عقب وصول المبعوث الإنكليزيّ ريكو (Rycaut) في بداية سبتمبر 1663، على متن نفس السفينة الّتي حملت تصديق الباب العالي على المعاهدة، حمّله الجزائريّون رسالة إلى الملك شارل شدّدوا فيها على ضرورة تطبيق نظام الجوازات على جميع السفن الإنكليزيّة وانتظارهم ردًّا سريعًا على ذلك، وأنّهم في حالة العكس، سيقومون بحجز ما يعود للأعداء بدل تعويض مناسب. و مع أنّ المجلس الملكيّ قرّر بعد تسلّمه الرسالة في 29 سبتمبر اتخاذ بعض التدابير قصد تعميم الجوازات، غير أنّه تجاهل طلب الردّ، وعوضًا عن ذلك، أرسل لاوسون على رأس عمارة لحماية السفن التجاريّة في البحر المتوّسط.

وكانت القطرة الّتي أفاضت الكأس هي اختطاف الهولنديّين لمائة وخمسين راكبًا جزائريًّا كانوا على متن سفينة إنكليزيّة؛ وقد استنكر الديوان تلك الحادثة وعزم على المضي في تهديده، فأجاز في نهاية 1663 للريّاس احتجاز السفن الإنكليزيّة الّتي لا تحمل جوازًا مناسبًا، كما فرض الرقابة على القنصل الإنكليزيّ خشية أن يتمكن من الفرار. وبذلك تعكّر صفو العلاقات بين الجزائر و لندن من جديد.

وبلغ التوتر بين البلدين ذروته في أبريل 1664 بعدما قام الجزائريّون باحتجاز عدد من السفن الإنكليزيّة؛ ولقد اعتبر الأميرال لاوسون هذا التصرّف خرقًا للسلم، واستولى من جهته على عدّة مراكب جزائريّة اقتيدت كغنائم إلى طنجة، القاعدة الّتي اكتسبتها إنكلترا حديثًا. وانتقامًا لذلك، أهين القنصل روبرت براوني ورمي مكبّلاً بالقيود في السجن.

خلال الصيف، قدم لاوسون إلى الجزائر للمطالبة بتحرير القنصل، فأخلي سبيل هذا الأخير إلاّ أنّ مقرّ سكناه وضع تحت حراسة مشدّدة. أمّا السفن المحتجزة فرفض علي آغا البثّ بشأنها ما لم تعوّض الخسائر الجزائريّة.

وفي هذه الأثناء حل بالجزائر نائب الأميرال ثُوماس آلين (Thomas Allen)؛ وهذه المرّة توّصل الطرفان إلى تسويّة المشاكل العالقة بينهما على أساس معاهدة 1662، والّتي أضيف إليها بند منح القنصل حريّة الانسحاب من المدينة إلى أي مكان شاء. وقبل ذهابه، عيّن آلن القبطان نيكولاس ﭘﺎركر (Nicholas Parker) لشغل منصب القنصل بدل براوني.

خلال الحرب الإنكليزيّة ـ الهولنديّة (1665-1667)، انضمّ الريّاس أكثر من مرّة للإنكليز لمهاجمة السفن الهولنديّة والفرنسيّة، و ذلك على الرغم من تسجيل بعض التجاوزات ضدّ الجزائريّين من طرف الجانب الإنكليزيّ. وقد ازدادت الهجمات في عام 1668 إلى حدّ اضطرّ علي آغا، تحت ضغط طائفة الريّاس، الترخيص من جديد بمطاردة السفن الإنكليزيّة؛

وفي 9 أكتوبر1668، قدم إلى الجزائر مبعوثين انكليزيين لتدارك الوضع، غير أنّ المحادثات الّتي تولاها بمساعدة القنصل جون وارد (John Ward)، الّذي خلف ﭘﺎركر السنة الفارطة (1667)، لم تسفر عن نتيجة تذكر سوى افتداء بعض الأسرى الإنكليز.

في شهر سبتمبر 1669، عاد توماس آلين ثانيةً على رأس 25 بارجة، وبعد خمسة أيّام من المباحثات غير المجديّة، فتح الأسطول الإنكليزيّ نيرانه على برج الميناء؛ و على الفور، ردّ الجزائريّون بقـوّة من حـصن سيدي يعقوب الّذي أكـمل بناؤه حـديثًا، و خرجت سـفـن الـريّاس للمواجهة. و جرت على مرأى المدينة معركة ضارية تكبّد خلالها الإنكليز خسائر فادحة، واضطرّوا للانسحاب إلى ماهون (Mahon) .

وفي السنة التالية، سيّر الإنكليز عمارة مشتركة مع الهولنديّين، ضمّت خمس سفن تحت قيادة آلن وأربعة سفن تحت قيادة الهولنديّ ويلم ﭬﺎن غنت (Willem van Ghent)، تموقعت في مضيق جبل طارق لاعتراض السفن الجزائريّة. و تمكنت هذه العمارة قرب رأس سبارطل (cap Spartel) نهاية شهر أوت من إغراق سفينة وإجبار ستٍّ أخرى إلى الجنوح للساحل المغربيّ، و في حين استطاع أغلب بحّارتها النجاة بأنفسهم إلاّ أنّ السفن أحرقت.

وبقي الإنكليز يجوبون البحر قرب السواحل الجزائرية محاولين التضييق على تحرّكات الريّاس؛ وخشية قيامهم بإنزالات برّيّة، قام الحاج علي آغا بتقويّة التحصينات شرق العاصمة كما جدّد بناء حصن تامنفوست وخندق حوله. في شهر ماي 1671،هاجم الأسطول الإنكليزيّ بقيادة الأميرال ادوارد ﺳﭙﺮاغ (Edward Spragg) مرسى بجاية على حين غرة ودخله عنوةً، وأضرم النار في 8 مراكب كانت راسية فيه واستولى على ثلاثة أخرى. ولقد كان ردّ الفعل بالجزائر، وضع الديوان القنصل إضافة إلى التجّار الإنكليز في السجن حمايةً لهم من السخط الشعبيّ، الذين نهبوا مقرّ القنصليّة وقتل الترجمان.

وفي شهر جويلية، ظهرت قطع من الأسطول الإنكليزيّ قرب من ميناء الجزائر وشدّدت عليه الحصار. لقد كانت هذه العمليّات الإنكليزيّة بشكل كبير، بمثابة الشرارة الّتي أشعلت فتيل الاضطرابات في الجزائر وأدّت في النهاية إلى سقوط الحاكم الحاج علي آغا. لم تتمخض الهجمات المتوالية ضد الجزائرعن مكاسب كبيرة للانكليز، ولذلك جرى توقيع معاهدة أخرى مع الجزائر في 10 أفريل 1682 بفضل جهود قنصلها صمويل مارتن (1674-1682).